

الجلسة 5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### مقوله السيد الخويي ضمن الميدان

و هذا نصه: و يمكن أن نقول: إن مادة الأمر موضوعة لغة لمعنيين، على سبيل الاشتراك اللفظي:

أحدهما - الطلب في إطار خاص، وهو الطلب المتعلق بفعل الغير، لا الطلب المطلق الجامع بين ما يتعلق بفعل غيره و ما يتعلق بفعل نفسه: كطالب العلم، و طالب الضالة، و طالب الحق، و ما شاكل ذلك. و السبب فيه (عدم الطلب تجاه نفسه) أن مادة الأمر بما لها من معنى (بعثي و تحريكي) - لا تصدق على الحصة الثانية و هي المتعلقة بفعل نفس الإنسان (طالب العلم لا يبعث نفسه بالصيغة أو المادة أو بأية لفظة أخرى و حركة شتى) و هذا قرينة قاطعة على أنها لم توضع للجامع بينهما.

و من هنا يظهر ان النسبة بين الأمر و الطلب عموم مطلق. (فكل أمر يعد طلباً و لكن لا يعد كل طلب أمراً إذ رب طلب تجاه نفس الإنسان بلا أمر و بعث)

و ثانيةما - الشيء الخاص و هو الذي يتقوم بالشخص من الفعل أو الصفة أو نحوهما (فلا ينطبق على الأعيان) في مقابل الجوادر و بعض أقسام الاعراض و هي بهذا المعنى قد تنطبق على الحادثة، وقد تنطبق على الشأن، وقد تنطبق على الغرض و هكذا. و الدليل على ما ذكرناه (من تقابل معنى الشيء و الطلب بلون المشترك اللفظي) امران: أحدهما - ان لفظ الأمر بمعنى الأول (الطلب) قابل للتصريف و الاستفراق، فتشتت منه الهيئات و الأوزان المختلفة، كهيئة الماضي، و المضارع، و الفاعل، و المفعول، و ما شاكلها، و هذا بخلاف الأمر بمعنى الثاني حيث انه جامد فلا يكون قابلاً لذلك. و ثانيةما - ان الأمر بمعنى الأول يجمع على أوامر، و بمعنى الثاني يجمع على أمور، و من الطبيعي ان اختلافهما في ذلك شاهد صدق على اختلافهما في المعنى.

### ملاحظتان تجاه مقوله السيد الخويي

و نحن هنا نحامي عن المحقق الاصفهاني ردأ على هذين الدليلين بأنه أولاً إن وضع مادة الأمر قد انسكب على معنى واحد و لكنه باعتبارين و لاحظين فلو لوحظ و أريد منه الشيء فقط فيجمع قالبه على الأمور و لكن لو لوحظ معه الإرادة و الطلب و البعث لأجمع على أوامر.

و ثانياً إن تعدد الجمع لا يدل على تعدد المعنى و الوضع، فإن تعدد اللحاظ أيضاً بإمكانه أن يُعدد الجمع و يُكثر المعنى (نظير): القوائم الذي قد اشتق من القائمة بمعنى السجل و القوامون الذي اخذ من القائم بمعنى النهوض، رغم اختلاف الجمع بينهما، فلا تلازم بالضرورة أن يدل اختلاف الجمع على تعدد المعنى و الهوية، بل ثمة نواقض لذلك في اللغة.

ثم يكمل السيد الخويي قائلاً: و لكن الصحيح في المقام أن يقال: إن مادة الأمر لم توضع للدلالة على حصة خاصة من الطلب، و هي الحصة المتعلقة بفعل الغير، بل وضعت للدلالة على إبراز الأمر الاعتباري النفسياني [1] في الخارج. و السبب في ذلك ما حققناه في بحث الإنشاء من أنه (لو دققنا في سند الإنشاء) عبارة عن اعتبار الأمر النفسياني، و إبرازه في الخارج بمبرز من قول أو فعل أو

ما شاكله، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى ما ذكرناه في بحث الوضع من انه عبارة عن التعهد و الالتزام النفسي، فالنتيجة على ضوء هاتين الناحيتين هي وضع مادة الأمر أو ما شاكلها بطبيعة الحال لما ذكرناه أي (وضع الأمر) للدلالة على إبراز الأمر الاعتباري النفسي، لا للطلب و التصدی، و لا للبعث و التحریک. نعم أنها كصيغتها مصدق للطلب و التصدی، و البعث و التحریک، لا أنها معناها.[2]

### تعليق تجاه منهج السيد الخوئي

إن مبني كيفية الوضع هي أربع فالمشهور يعتقد أن الواضع قد جعل اللفظ بإزاء المعنى، و لكن السيد الخوئي قد انتبهج مبني التعهد و الإبراز بأن أمر المولى يُمثل و يُظهر التعهد المكون في عملية الوضع ثم إبراز ذاك الأمر الاعتباري بمبرز كالقول، فليس بمعنى الطلب و لا البعث و التحریک، و المبرز هي صيغة الأمر بحيث تنتج معنى: افعل الضرب مثلاً، طبعاً إن هذه النظرية مقتبسة من مختار المحقق النهاوندي في تشریح الأصول.

و قد لوحظ عليه بلاحظات عدّة، منها: أن صيغة أمرَ بـكذا، تعدّ عبارةً خبريةً و ليست بإنسانية لكي يستفاد منه التعهد و الإبراز إذ مما يجريان في الإنسانيات، بينما نحن نناقش مادة الأمر لا صيغته الخبرية أو الإنسانية، و منها أنه هذا المتّجه قد اصطدم مع نظرية المشهور الذي قد اعتقادوا بذلك منذ قرون و عصور مما يدلّ على ما هو المتبادر من مادة الأمر، فكيف يتمّ اتخاذ مبني لا يتعارف بين المتحدثين من الناس.

---

[1] إن الأمر الاعتباري هو نفس التبادر و العملية الذهنية فينشأ مطلوبه و يبعث المرء إلى المطلوب، و لكن ليس معنى أمر بالضرب بأنه أبرزت الضرب، و ثانياً لم يتعهد الواضع أو المستعمل مع المخاطبين وجداً.

[2] محاضرات في أصول الفقه (طبع دار الهادى)، ج2، ص: 8